الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة العادية السابعة والأربعون للمجلس التنفيذي

كلمة

السيد كلافر غاتيتي
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

مالابو، غينيا الاستوائية
١٠ تموز/يوليه ٢٠٢٥

معالي السيد محمود يوسف، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

معالي السيد تيتي أنطونيو، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا ورئيس المجلس التنفيذي لمفوضية الاتحاد الأفريقي،

معالي السيد سيميون أويونو إيسونو أنغي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية غينيا الاستوائية،

معالي السيدة سلمى مليكة حدادي، نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

أصحاب المعالي الوزراء،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

يشرفني أن أخاطب هذا المجلس التنفيذي الموقر في هذه اللحظة الحرجة من رحلة التنمية في أفريقيا .

وأود بادئ ذي بدء أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى غينيا الاستوائية حكومة وشعبا على كرم الضيافة والتنظيم الممتاز لهذا الاجتماع.

كما أود أن أعرب عن خالص تقديري لمفوضية الاتحاد الأفريقي، بقيادة رئيسها معالي السيد محمود يوسف، على جهودها الدؤوبة في توجيه خطة التكامل والتنمية في القارة، وعلى جمعنا في هذه الدورة ذات الأهمية البالغة.

إننا نلتقي في وقت يواجه فيه العالم تَراكُمًا للأزمات، بدءًا من عدم استقرار المناخ، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، وتمويل التنمية المقيد، وارتفاع مستويات المديونية، إلى تزايد حالة عدم اليقين الاقتصادي.

إن هذه العقبات العالمية غير المواتية لم تؤد إلا إلى تفاقم التحديات الهيكلية المتجذرة منذ أمد طويل في جميع أنحاء أفريقيا .

والسؤال هو، كيف نواجه هذه الأزمات المتراكمة؟

صحيح أن النمو الاقتصادي في أفريقيا يتعافى، ولكنه ليس بالسرعة الكافية.

فمتوسط معدل النمو الذي يبلغ ٣,٣ في المئة، وهي النسبة المسجلة في عام ٢٠٢٤، لا يزال أقل من مستويات ما قبل جائحة كورونا التي بلغت ٣,٨ في المئة، بينما تستهلك خدمة الديون نحو ٩٠ مليار دولار أمريكي سنويا، وهو ما يترك مجالا ضئيلا للاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الحيوية.

وعلاوة على ذلك، فإن التمويل الميسر يتقلص ورأس المال العالمي يزداد نفورا من المخاطرة.

لكن قارتنا تحمل أيضا مفاتيح مستقبلها .

فلديها سكان شباب، وقاعدة مستهلكين واسعة، وموارد طبيعية غير مستغلة، وبالقدر نفسه من الأهمية، منطقةَ تجارة حرة قارية ذات إمكانات غير مسبوقة.

ولهذا السبب تؤكد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن التجارة والاستثمار هما المحركان التوأمان للنمو الشامل للجميع وإيجاد فرص العمل وتعبئة الموارد المحلية.

وفي ضوء ذلك، أود أن أقترح خمسة إجراءات استراتيجية للمساعدة في تحويل رؤيتنا إلى نتائج قابلة للقياس.

أولا، يجب علينا التعجيل بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وباعتبار المنطقة أكبر مبادرة اقتصادية مفضية إلى التحول في أفريقيا منذ تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، فإن لديها القدرة على إعادة هيكلة الاقتصادات الأفريقية.

وبحلول عام ٢٠٤٥، من المتوقع أن تعزز المنطقة التجارة البينية الأفريقية بنسبة ٤٥ في المئة، مع دفع النمو القطاعي بنسبة ٦٠ في المئة في الأغذية الزراعية، و٤٨ في المئة في الصناعة، و٣٤ في المئة في الخدمات، و٢٨ في المئة في الطاقة والتعدين.

ولكن يجب أن نضمن ألا يبقى هذا الاتفاق التجاري حبرا على الورق.

وهذا هو السبب في أن عمل أمانة المنطقة يبقى حاسما ويجب دعمه بشكل كبير.

والتحدي الماثل أمامنا هو التنفيذ، ويشمل ذلك مواءمة السياسات وتقليل الحواجز والاستثمار في القدرة الإنتاجية.

ولا يمكنني التأكيد بما فيه الكفاية على الدور الحيوي للجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ الاتفاق المؤسس للمنطقة.

وبناء على ذلك، فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مستعدة لدعم الدول الأعضاء بالأدوات والبيانات والاستراتيجيات المصممة خصيصا لتفعيل البروتوكولات الملحقة بالاتفاق بشكل كامل، لا سيما في مجال الاستثمار والخدمات والتجارة الرقمية، مع دعم المشاركة في مبادرات مثل مبادرة التجارة الموجهة.

ثانيا، من الضرورة بمكان إزالة المخاطر في أفريقيا لإطلاق عنان الاستثمار الذي تشتد الحاجة إليه.

فإذا رأى المستثمرون أن أفريقيا عالية المخاطر، فسيقومون باستبعادنا من رأس المال العالمي بسبب ارتفاع تكلفة الاستثمار.

لكن هل هذه المخاطر حقيقية أم أنها مجرد تصور؟

إن أفريقيا لا تعاني من نقص الفرص.

إنها تعاني من انعدام الثقة في كيفية قياس هذه الفرص.

من غير المقبول أنه بعد ٦٠ عاما من الاستقلال، ليس لدينا سوى دولتين مصنفتين من الدرجة الاستثمارية في القارة.

ولهذا السبب تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعوة إلى إنشاء وكالة أفريقية للتصنيف الائتماني، وكالة تعكس أساسياتنا الاقتصادية، وليس التحيزات الخارجية.

وبالتوازي مع ذلك، يجب علينا تعزيز أسواق رأس المال الإقليمية لجذب موارد طويلة الأجل لاستثمارات القطاع الخاص، وإصدار سندات بالعملة المحلية، وتوسيع نطاق آليات التمويل المختلط لتوجيه المدخرات المحلية إلى قطاعات حيوية مثل البنية التحتية والصناعة والاقتصاد الأخضر.

ثالثا، يجب علينا أيضا توسيع نطاق تطوير سلاسل القيمة والاستفادة من المناطق الاقتصادية الخاصة.

لقد حددنا بالفعل ٩٤ سلسلة قيمة إقليمية سيتم تطويرها في جميع أنحاء القارة في قطاعات رئيسية من الأدوية والمعالجة الزراعية إلى تصنيع البطاريات والخدمات الرقمية.

وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر بناء أكثر من ٢٠٠ منطقة اقتصادية خاصة في جميع أنحاء القارة لدعم التجميع والابتكار والتوسع.

إن الفرصة هائلة، ولكن فقط إذا قمنا بمواءمة السياسة الصناعية مع الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والحرص على من أن تصبح المناطق الاقتصادية الخاصة محركات للقدرة التنافسية الإقليمية.

واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مستعدة لتقديم يد المساعدة في هذا الصدد.

رابعا، يجب علينا رقمنة الضرائب، وتبسيط أنظمتنا الضريبية، وإضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي.

هل يمكن لأفريقيا أن تمول تنميتها حقا إذا ظلت غالبية أعمالها التجارية خارج النظام الرسمي؟

إن معظم الشركات في القارة تعمل اليوم بشكل غير رسمي، الأمر الذي يقوض الإنتاجية، ويقلل من الإيرادات الضريبية، ويحد من فرص الحصول على القروض والنمو.

ولمعالجة هذه المشكلة، يجب علينا تبسيط الأنظمة الضريبية وتبسيط تسجيل الشركات ورقمنة أنظمة الإيرادات لتعزيز الكفاءة والشفافية والامتثال.

ومما لا يقل أهمية عن ذلك توفير الحوافز، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية للمستثمرين ذوي الأولوية والدعم الانتقالي للمؤسسات غير الرسمية، لا سيما تلك التي تقودها النساء والشباب.

خامسا، يجب أن تسير القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ جنبا إلى جنب مع التحول الاقتصادي.

فأفريقيا تساهم بأقل من ٤ في المئة من الانبعاثات العالمية، ومع ذلك فهي تتحمل العبء الأكبر من أزمة المناخ.

فمن الفيضانات والجفاف إلى الأعاصير والتصحر، تعمل الصدمات المناخية بالفعل على تآكل نحو ٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا سنويا .

ومع ذلك، وبينما نضغط من أجل تمويل عادل ومنصف للمناخ، يتعين علينا أيضا أن نغتنم زمام المبادرة.

في الواقع، تتمتع أفريقيا بالقدرة على أن تصبح رائدة عالميا في التصنيع الأخضر ونشر الطاقة المتجددة والزراعة الذكية مناخيا .

أصحاب السعادة،

هذه الأولويات الخمس – التجارة والاستثمار والتصنيع وتعبئة الموارد المحلية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ – ليست معزولة.

إنها روافع مترابطة للتحول الهيكلي.

ونحن لا نبدأ من الصفر.

لكن، لا بد اليوم من توسيع نطاق التقدم الذي نحرزه في جميع أنحاء القارة.

ولم يعد السؤال هو ما يجب القيام به، ولكن إلى أي مدى يمكننا القيام بذلك.

إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أتمّ الاستعداد لمرافقتكم في هذه المسيرة، وتقديم الدعم الفني القوي، والبيانات الموثوقة، وأدوات السياسات، والشراكات الاستراتيجية، في سبيل بناء أفريقيا متكاملة، ومزدهرة، وقادرة على الصمود بحكم التصميم.

شكرًا لكم.